الفعلي الشك الفعلي ولا ريب انا اجتماع اليقين الفعلي مع الشك كذلك يوصف بعدم النقض فان النقض لا يتم عليه ومجرد الشك بنقض اليقين فلا بد من اخراج الرواية على ظاهرها والحمل على احد الظاهرين وكما يمكن الحمل على اليقين السابق والشك اللاحق ليدل على مجمله الاستصحاب كذلك يمكن حمل اليقين فلا بد من اخراج على الظن لئلا تنقض الظن بالشك فيكون الرواية دليلا على حجية الظن لادخل لها بحجية الاستصحاب ويتوهم ان الشك ايضا لا يجامع الظن فلا يمكن الحمل على المعنى اللغوي اي الظن مدفوع بان الشك معناه اللغوي مجرد الاحتمال لا ما يساوي طرفاه فيصح الحمل على المعنى اللغوي ايضا كما يمكن الحمل على المعنى الاول وحيث تعدد الاحتمال جاء الاجمال وسقط الاستدلال قلنا اولا ان الظن من قوله لا ينقض اليقين هو اليقين السابق بعد ملاحظة قوله في صدر الرواية بنام وهو على وضوء والضمير من الشك اللاحق بسلمنا عدم ذلك القرينة ولكن حمل اليقين على الظن مجاز وحمله على اليقين السابق تقييد لان اليقين حقيقة في القدر المشترك بين اليقين السابق واليقين الفعلي واليقين اللاحق والحاصل بعد ذلك وضعيا بحكم عدم صحة سلب اليقين عن غير الفعلي فيكون ظهوره في اليقين الفعلي ظهورا اطلاقيا واذا ثبت كون اليقين السابق من افراد اليقين حقيقة بخلاف الظن تعين الحمل على الفرد الكوني تقييدا مقدما على المجاز فثبت المطلوب فان قلت التقييد مقدم على المجاز لكن اذا كان تقييدا على العود الى الظاهر اعني اليقين السابق فان المجاز راجح من هذا القسم من التقييد او مساو له قلنا اولا ان التقييد مقدم مطلقا على المجاز وثانيا ان المرجح حينئذ لو سلمت فهي بدوية وبعد ملاحظة صدر الرواية يصير التقييد راجحا مضافا الى ان الاستعمال اليقين في الظن مجاز مشهور كما مال اليه بعض المحول وثالثا انا سلمنا رجحان حمل اليقين على الظن وعدم اولوية التقييد مع ان الاول هو تقييد لكن انك اذا جعلت اليقين في قوله لا ينقض اليقين بمعنى الظن فلا بد لك ان تجعل اليقين في قوله فانه على يقين من وضوئه بمعنى الظن ايضا ولا لم يرتبط الصدر مع الذيل اذ المعنى ح فانه على ظن من وضوئه ولا ينقض الظن بالشك واذا جعلت اليقين بمعنى الظن فلا بد لك اخراج لفظ الوضوء الواقع بعد اليقين الاول عن معناه الاصلي اي الغسل والمسح الى معناه المجازي ايضا اي الطهارة لانه اذا بقي على معناه الحقيقي بعد جعل يقين السابق عليه بمعنى الظن

فاما

فاما ان يكون المراد بظن من وضوئه السابق واما ان يكون المراد انه على ظن من وضوئه الموجود والحال ان كان الاول فهو فاسد لانه على يقين من وضوئه السابق على الظن منه ولان كان الثاني ففاسد ايضا لان وضوئه بالمعنى الحقيقي فيما سبق ولا معنى للظن بوجوده في الحال فلا بد من حمل الوضوء على الطهارة فيكون المعنى ح فانه على ظن من طهارته بالفعل ولا ينقض الظن بالشك فيلزم تلك المجازات كلها خلافا للاصل وعلى ما اخترناه من حمل اليقين على اليقين السابق لا يلزم الا مجاز واحد وهو التقييد فيكون ارجح ثم ثانيا انا سلمنا عدم اولوية التقييد وعدم اولويته ما هو قال مخالفة للاصل لكن نقول انا احوجنا معنى الرواية فانه على ظن من طهارته ولا ينقض الظن بالشك فلا بد لذلك من اخراج لفظ اليقين او لفظ يشمل ولفظ يتين الموافقين في الرواية عن ظاهرهما واما ارادة الظن منهما كذلك لو ابقيتهما على ظاهرهما كان مقتضى الصدر عدم وجوب الوضوء عند الظن بعدم الطهارة مع ان مقتضى الذيل الذي هو حجية الظن بعدم الطهارة ولزوم الوضوء عنده وهذا تناقض بين فلا بد من حملهما على الظن ايضا فيلزم حذف اصلين لمجاز ين ويلزم مع ذلك اخصية التعليل من المدعى او مقتضى قوله لا حتى تستيقن بناء على ذلك انه لا يجب الوضوء حتى يظن بعدم الطهارة وهو باطل المدلول اعني فانه على ظن من طهارته للاجماع دليلا على صورة الظن بالوضوء واما صورة الشك المساوي فيه فلا يظهر من التعليل مع دخوله في العلل ورابعا انا نمنع عدم جواز اجتماع اليقين والشك الفعليين بل هما مجتمعان في زمان واحد لكن متعلق اليقين هو الوضوء السابق ومتعلق الشك الوضوء اللاحق والحاصل ان متعلقهما مختلف ومعه يجوز اجتماعهما في زمان واحد مما لا ان ندعي ان ظاهر الرواية اتحاد متعلقهما وح يكون اجتماعهما في زمان واحد مما لا فاقلت كما يمكن حمل اليقين في قوله لا ينقض اليقين على الجنس ليكون دالا على المطلوب كذا يمكن حمله على العهد وهو يقين الوضوء فلا يكون دالا على المطلوب اعني حجية مطلق الاستصحاب وبعد تعدد الاحتمال سقط الاستدلال بل نقول ان الاحتمال الثاني متعين لما يلي جعلت قوله ولا ينقض اليقين بمنزلة الكبرى الكلية ولا بد من حمل اليقين على يقين الوضوء ليتكرر الاوسط فلما امرية الاستدلال بالغير وقوفه على قوله ولا ينقض اذ يكفي فيها قوله فانه على يقين من وضوئه بحيث لو حذف قوله ولا ينقض لفهم من قوله المولى لعلة لا بأس هو اللباس لانه اسود او سواد او للسواد صفة كل لباس اسود له ولا يكون داخلية